CEMRAP
المركز المغربي للأبحاث وتحليل السياسات
Centre Marocain des Recherches et d'Analyse des Politiques

قسم التربية والتعليم والبحث العلمي

نشرة:
26/08 -شتنبر 2026

المسألة التعليمية في الخطاب الانتخابي للأحزاب السياسية بالمغرب:

قراءة في المرجعيات، وبنيات التشخيص، ومداخل الإصلاح

المسألة التعليمية في الخطاب الانتخابي للأحزاب السياسية بالمغرب:

قراءة في المرجعيات، وبنيات التشخيص، ومداخل الإصلاح

تقديم

تحتل قضايا التربية والتكوين والبحث العلمي مكانة مركزية ضمن السياسات العمومية، لما لها من أثر مباشر في بناء الإنسان والمجتمع، وإعداد الكفاءات، وتعزيز التنمية، وتحقيق تكافؤ الفرص. لذلك، فإن التفكير في التعليم يتجاوز تدبير المدرسة ومؤسساتها، ليرتبط بالاختيارات العامة للدولة وبالتصورات التي تحملها القوى السياسية حول المجتمع ودور المؤسسات العمومية. وفي هذا الإطار، تضطلع الأحزاب السياسية بدور مهم في صياغة الرؤى والبرامج المتعلقة بمستقبل التعليم، باعتبارها فاعلاً أساسياً في النقاش العمومي وفي اقتراح البدائل والسياسات. ولا تعكس مواقفها في هذا المجال مجرد إجراءات تقنية، بل تكشف أيضاً عن مرجعياتها الفكرية وخطوطها الإيديولوجية، وعن تصورها لوظيفة المدرسة، ودور الدولة، ومكانة الأسرة والمجتمع والقطاع الخاص في المنظومة التعليمية. ومن هنا تكتسب البرامج الانتخابية أهمية خاصة، لأنها تمثل المجال الذي تُترجم فيه هذه التصورات إلى أولويات ومقترحات محددة. وهو ما يجعل تحليل العروض التعليمية للأحزاب مدخلاً مهماً لفهم رؤيتها لإصلاح منظومة التربية والتكوين، والكشف عن مدى حضور التعليم في اختياراتها وبرامجها، وهو الموضوع الذي تنطلق منه هذه الورقة في قراءتها لعروض الأحزاب المشاركة في المحطة التشريعية لـ23 شتنبر 2026.

1. الملامح العامة والتوجهات الكبرى للخطاب الانتخابي الحزبي

يكشف التتبع الراصد للبرامج الانتخابية والتصريحات الرسمية المواكبة لاقتراع 2026 عن تحول لافت في منطلقات التعاطي مع المسألة التعليمية، حيث تراجعت السجالات الهوياتية والمرافعات الإيديولوجية حول واقع التعليم وآفاقه من قبيل طبيعة النموذج التربوي وغاياته وأسسه الفلسفية والاجتماعية لتترك المجال لهيمنة تناولات تكنوقراطية ومقترحات تدبيرية تركز على "خطاب الأزمة" و" واستغلال مؤشرات التقارير "السوداوية" " مع التسارع إلى تقديم إجراءات مستعجلة ووعود حالمة. ويعود هذا التقارب الهيكلي إلى تبني جل الهيئات السياسية للمرجعيات الاستراتيجية الجاهزة للدولة، وعلى رأسها رافعات النموذج التنموي الجديد والتزامات خارطة الطريق لإصلاح المنظومة التعليمية.

في هذا السياق، ينشطر المشهد الخطابي لانتخابات 2026 إلى قطبين رئيسيين: خطاب الاستمرارية والدفاع عن "أثر الإصلاح" في الفصول الدراسية، وتمثله قوى الأغلبية الحكومية التي تسعى لإقناع الناخب بجدوى استكمال المشاريع المهيكِلة المفتوحة كمدخل لتوطيد أركان "الدولة الاجتماعية"[1]، في مقابل خطاب نقد السياسات التعليمية والبدائل الإجرائية والقطيعة البيداغوجية الذي تمثله

[1] محمد شوكي، "برنامج الأحرار مسار مستمر لتعزيز الأوراش الاجتماعية والإصلاحات بقطاعي الصحة والتعليم"، البوابة الرسمية لحزب التجمع الوطني للأحرار، 14 سبتمبر 2026.

أحزاب المعارضة بشتى تلويناتها[2]. ومن الملامح البارزة أيضاً في هذه المحطة، النزوع الجماعي نحو صهر الوعود التعليمية داخل حزمة الدعم الاجتماعي للأسر؛ حيث لم يعد التعليم قطاعاً معزولاً في النقاش الحزبي بل أضحى آلية أساسية لحماية القدرة الشرائية للطبقة الوسطى والحد من تكلفة التمدرس الخاص عبر تدابير حمائية جبائية ودعم مادي مباشر[3].

2. محددات التشخيص وعناصر الخلل من واقع المتن الحزبي

اتفقت وثائق الأحزاب لعام 2026 على وجود أزمة بنيوية تؤثر على مخرجات المدرسة العمومية، مستندة في ذلك إلى المؤشرات الإحصائية الوطنية والدولية الصادرة مؤخراً حول تراجع مستويات التحصيل وبطء تمكين المتعلمين من "الكفايات والتعلمات الأساسية"[4]. وتتوزع عناصر الخلل المرصودة في المتن الحزبي الرسمي على أربعة محاور هيكلية:

- **معضلة الهدر المدرسي والتسرب المبكر**: حيث تشير الأدبيات السياسية للأحزاب إلى أن النزيف المدرسي يظل عائقاً يلتهم جهود الاستثمار القطاعي ويضرب مبدأ "الإنصاف وتكافؤ الفرص" في العمق، لاسيما بالنسبة للفتيات في العالم القروي والمناطق ذات الخصاص البنيوي5.
- **الاحتقان التعليمي واستثمار الاختلالات التدبيرية**: ويبرز هذا الاختلال بقوة في المواقف الرسمية للمعارضة التي تشخص شروط التوظيف المقيدة المعتمدة مؤخراً (كإقرار سقف السن في 35 سنة) كعوامل تسببت في احتقان مهني واجتماعي وسط الشغيلة التعليمية، مما أثر سلباً على جاذبية مهن التدريس وعلى استقرار زمن التعلم الحقيقي للتلاميذ.
- **ضعف جودة التعليم وتدني مستويات التعليم**: حيث يسجل خط النقد الحزبي أن السياسات القطاعية ركزت على تسريع الأجرأة المادية وتجريب نماذج مستوردة، دون ملاءمتها ومأسستها الكافية مع بنية وتحديات المؤسسات التعليمية العادية العاجزة عن مسايرة وتيرة التحديث الهيكلي.
- **ضعف ملاءمة العرض الجامعي وقصور البحث العلمي** :تشير جل البرامج إلى أن التكوين بالجامعة المغربية ذات الاستقطاب المفتوح لا يزال يشهد فجوة مع متطلبات النسيج الاقتصادي، بالتزامن مع جمود الميزانيات المرصودة لقطاع البحث العلمي والابتكار والتي تظل دون تطلعات الانتقال نحو اقتصاد المعرفة.

2" التعليم أمام انتخابات 2026: مدارس الريادة تفرق الأحزاب"، تغطية سياسية منشورة بجريدة الصحيفة، 15 سبتمبر 2026.

3 حزب التجمع الوطني للأحرار يكشف عن برنامجه الانتخابي للفترة الممتدة بين 2026 و2031 تحت شعار كرامة وفرص للجميع"، حساب الحزب الرسمي على إنستغرام، 8 يوليو 2026.

4 الحسين زاهيدي، "التعليم في البرامج الانتخابية المغربية.. من الوعد الانتخابي إلى مقتضيات السياسة العمومية"، الموقع الرسمي لحزب العدالة والتنمية، 9 سبتمبر 2026، pjd.ma.

5 حزب التقدم والاشتراكية، البرنامج الانتخابي الوطني للاستحقاقات التشريعية لعام 2026، الموقع الرسمي pps.ma ، 8 شتنبر 2026.

الحسين زاهيدي، "التعليم في البرامج الانتخابية المغربية"، مرجع سابق.

3. المداخل والمقترحات الحزبية لإصلاح المنظومة

تباينت بدائل الأحزاب لعام 2026 بين المراهنة على تثبيت المخططات الجارية وتوسيع تجاربها القياسية، أو طرح بدائل تنظيمية ومالية قطاعية:

✓ المدخل الهيكلي والبيداغوجي ومستقبل "مؤسسات الريادة"

يمثل نموذج "مدارس الريادة" خط التماس التربوي الرئيسي الذي يفصل بين التصورات الحزبية لعام 2026. ففي الوقت الذي يدافع فيه حزب التجمع الوطني للأحرار في برنامجه الانتخابي عن استمرار هذا الورش وتعميم نموذجه كالتزام أساسي لتجويد التعلمات الأساسية وحصيلة التدريس في السلك الابتدائي والإعدادي في أفق 2028 والثانوي في أفق 2031[6]، يتبنى حزب العدالة والتنمية خيار القطيعة؛ إذ يطالب برنامجه بإلغاء ميكانيزمات نظام "مدارس الريادة" بدعوى أنه يكرس تمييزاً وطبقية بيداغوجية داخل منظومة التعليم العمومي الواحد، ويقترح بدلاً عنه العودة إلى عرض تعليمي موحد جودةً وبنية وتنظيماً[7].

من جانبه، قدم حزب الأصالة والمعاصرة مقترحات إجرائية تمس الهندسة الزمنية للتعلم وبنية الطفولة المبكرة؛ حيث يرتكز عرضه على مأسسة التعليم الأولي المجاني والتأهيل البيداغوجي المندمج من سن 4 سنوات، مع الدعوة لتأخير انطلاق الحصص الدراسية إلى الساعة التاسعة صباحاً وإلزامية تخصيص عشرين دقيقة يومياً للقراءة داخل الفصول لدعم القراءة الوظيفية[8]، بينما يركز حزب الاستقلال على إدماج أدوات الذكاء الاصطناعي التوليدي والتحول الرقمي الشامل داخل الجامعات والمدارس العليا، تزامناً مع تعهدات بتأطير وتقنين رسوم التمدرس وضمان الحكامة بالتعليم الخصوصي[9].

✓ المدخل التمويلي والدعم الحمائي للأسر

شهدت هذه المحطة طرح بدائل مالية وجبائية لامتصاص كلفة التعليم وتخفيف العبء عن كاهل الأسر المغربية. ففي البرنامج الانتخابي لحزب التجمع الوطني للأحرار، تم طرح التزام رسمي يقضي بحماية القدرة الشرائية عبر تفعيل آلية "درع التعليم"؛ وهي عبارة عن خصم ضريبي يصل سقفه إلى 5 آلاف درهم سنوياً عن كل ابن متمدرس أو طالب جامعي بهدف تخفيف العبء المالي عن الأسر[10]. وفي المنحى ذاته، تتقاطع مقترحات حزب الاستقلال وحزب الحركة الشعبية حول تفعيل إعفاءات ضريبية مباشرة وإقرار "حساب ضريبي اجتماعي للأسر" يسمح باقتطاع مصاريف التمدرس والتطبيب من الوعاء الجبائي الخاضع للضريبة لدعم صعود وتماسك الأسر وتخفيف أعباء الاستثمار التربوي الأسري[11].

---

[6] محمد شوكي، "برنامج الأحرار مسار مستمر لتعزيز الأوراش الاجتماعية"، البوابة الرسمية لحزب التجمع الوطني للأحرار.

7" التعليم أمام انتخابات 2026: مدارس الريادة تفرق الأحزاب"، جريدة الصحيفة.

8 حزب الأصالة والمعاصرة، "البرنامج الانتخابي الرسمي لحزب الأصالة والمعاصرة لعام 2026"، البوابة الرقمية الرسمية للحزب، قسم البرامج، تاريخ الاطلاع 19 سبتمبر 2026.

9 "حزب الاستقلال يعلن تعهداته الاقتصادية والاجتماعية في برنامجه الانتخابي وطني مستقبلي"، SNRT News، 29 أغسطس 2026.

[10] "حزب التجمع الوطني للأحرار يكشف عن برنامجه الانتخابي للفترة الممتدة بين 2026 و2031"، حساب الحزب الرسمي على *إنستغرام*.

[11] حزب الاستقلال يعلن تعهداته الاقتصادية والاجتماعية"، موقع *SNRT News*.

أما على مستوى الإنفاق السيادي، يقدم تحالف اليسار (حزب فيدرالية اليسار الديمقراطي والحزب الاشتراكي الموحد) الطرح المالي الأكثر راديكالية ببرامجه المكتوبة؛ حيث يطالب برصد 7% من الناتج الداخلي الخام لفائدة المدرسة والجامعة العمومية عبر قانون إطار ملزم لضمان المجانية والجودة التامة والقطع مع تسليع المعرفة والخدمات التربوية[12]. وفي سياق تطوير الابتكار وتحقيق التميز، يلتزم حزب العدالة والتنمية برفع تمويل البحث العلمي تدريجياً ليصل إلى عتبة 1.5% من الناتج الداخلي الخام، مع تطوير المنصات الرقمية والجامعة الافتراضية المفتوحة[13].

- ✓ **مدخل الحوكمة وإصلاح نظام التوظيف والشغل بالقطاع**

تتقاطع أحزاب المعارضة (كالحركة الشعبية والعدالة والتنمية) وجل مكونات اليسار عند مطلب تدبيري وتشريعي موحد في شقه المتعلق بالموارد البشرية؛ حيث يطالبون بالإلغاء الفوري لشرط تسقيف السن في 35 سنة لولوج مباريات أطر التدريس والدعم، ورفعه مجدداً إلى 45 سنة لضمان تكافؤ الفرص واستقطاب الكفاءات الجامعية المعطلة وإنهاء حالة التوتر المهني[14].

وفي شق التعليم العالي والادماج المهني والجامعي، يبرز تدافع قوي في الوعود الموجهة للطلبة؛ حيث يلتزم الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية في برنامجه بجعل التدريب إجبارياً ومؤدى عنه في التكوينات ذات الطابع التطبيقي لرفع نسب تشغيل الخريجين وملاءمة مهاراتهم الميدانية. بينما يقدم حزب الاستقلال برامج مواكبة مثل برنامج "آفاق" لضمان ألا يبقى أي شاب خارج التكوين أو الشغل لأزيد من 6 أشهر، وبرنامج "تجربتي" لضمان أول تجربة مهنية مؤطرة لخريجي الجامعات ومعاهد التكوين المهني بتعويض مالي وتغطية اجتماعية مستدامة[15].

خاتمة

تكشف القراءة التقاطعية المتفحصة للوعود الانتخابية لعام 2026 أن الأزمة التعليمية في المغرب لم تعد أزمة تشخيص؛ إذ يظهر تقارب واضح في تقديم إجابات عملية للإشكاليات التنموية ذاتها، تزامناً مع تراجع الفوارق والتقاطبات الإيديولوجية الكلاسيكية لصالح مقاربة براغماتية موجهة نحو التدبير والنجاعة بقطاع التعليم العمومي والخصوصي[21]. بيد إن الاختلاف الجوهري ينحصر بوضوح في "هندسة آليات التنزيل، ومصادر التمويل، وكلفة الاستدامة المالية للوعود".

---

[12] تحالف فيدرالية اليسار الديمقراطي، *الوثيقة السياسية والبرنامج التربوي للاستحقاقات التشريعية 2026*)، الموقع الرسمي للحزب، 19 شتنبر 2026)،

[13] تشريعيات 2026.. هذا ما تعهد به المصباح لصالح الطلبة ولإصلاح نظام الدكتوراه وتشجيع البحث العلمي"، الموقع الرسمي لحزب العدالة والتنمية، 16 سبتمبر 2026، pjd.ma.

[14]" البرنامج الانتخابي لحزب العدالة والتنمية لتشريعيات 2026: المصباح يتعهد بإعداد استراتيجية وطنية مندمجة لتعزيز الهوية الوطنية والقيم المغربية الأصيلة"، الموقع الرسمي لحزب العدالة والتنمية، 18 سبتمبر 2026، pjd.ma.

[15]"حزب الاستقلال يعلن تعهداته الاقتصادية والاجتماعية"، موقع:*SNR T News*

يسجل التحليل الرصدي للعروض الانتخابية التي تقدمت بها مختلف الأحزاب المشاركة في تشريعيات شتنبر 2026 أن جل هذه العروض تفتقر في متنها إلى مشاريع واضحة ووثائق سياسية تفصل رؤيتها للقطاع ومقترحاتها العملية للنهوض به مع تدقيق آليات وتكلفة تنزيل مقتضياتها على أرض واقع التوازنات الماكرواقتصادية للدولة. وعليه، فإن الرهان الحقيقي الملقى على عاتق الحكومة المقبلة يكمن في القدرة البراغماتية على صهر هذه الرؤى المتباينة في قالب سياسة عمومية منسجمة تضمن الجودة البيداغوجية، وتصون الكرامة والاعتبار المهني للأستاذ في فصله، وتجعل من المدرسة والجامعة رافعتين حقيقيتين للارتقاء الاجتماعي والتنمية المستدامة والشاملة.

CEMRAP
المركز المغربي للأبحاث وتحليل السياسات
Centre Marocain des Recherches et d'Analyse des Politiques

المركز المغربي للأبحاث وتحليل السياسات

مؤسسة بحثية في مجال السياسات العامة تسعى إلى إثراء الثقافة وإشاعة المعرفة والنهوض بالبحث العلمي والمساهمة في صناعة القرارات وصياغة السياسات من خلال الدراسات والأبحاث، وهو مؤسسة مستقلة وغير ربحية ومنفتحة على كل الرؤى وحريصة على تعزيز أواصر التعاون مع كل الفاعلين والباحثين.

يقوم المركز بإعداد الدراسات والأبحاث والتقارير، وإصدار الكتب والنشرات والدوريات والمطبوعات المتخصصة، وتنظيم الندوات والمؤتمرات والملتقيات وأوراش العمل والدورات التكوينية في مجالات اشتغاله. كما يسعى إلى تنمية التواصل والتعاون مع مراكز الدراسات والأبحاث الوطنية والدولية ذات الاهتمام المشترك.

البريد الإلكتروني:cemrap.contact@gmail.com
الموقع الإلكتروني: www.cemrap.org
www.facebook.com/cemrap.org
Twitter:@CEMRAP_Maroc